قياس أثر الانفاق الاستثماري على الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات في الجزائر باستخدام نموذج ARDL للفترة 2000-2020

Measuring The impact of Investment Expenditures on the GDP outside the hydrocarbon sector in Algeria using the ARDL model for the period 2000-2020

زكريا جرفي[1]	نبيل بن مرزوق
المركز الجامعي تيبازة -الجزائر-	المركز الجامعي تيبازة -الجزائر-
zakodjorfi@gmail.com	benmerzoug.nabil14@gmail.com

تاريخ الاستلام: 01 /02/ 2022 تاريخ القبول: 29 /05/ 2022 تاريخ النشر: 30 /06/2022

الملخص:

عمدت الجزائر في ظل البحبوحة المالية التي حققتها نتيجة ارتفاع أسعار النفط الى تعميم إستراتيجية بعيدة المدى من خلال تقصي سياسة توسعية تهدف الي بعث ديناميكية الاستثمار على النحو الكفيل بإنعاش المؤشرات الإقتصادية الكلية والعمل على رفع الكفاءة الاستيعابية للاقتصاد الجزائري.

لذا، تهدف هذه الدراسة إلى تحديد العلاقة قصيرة وطويلة المدى بين الانفاق الاستثماري والناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 2000-2020، باستخدام نموذج ARDL، وخلصت الدراسة القياسية إلى وجود علاقة توازنية قصيرة وطويلة الأجل، إضافة الى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي لتسلسل الأخطاء مع ثبات المقدرات عبر الزمن.

الكلمات المفتاحية: الانفاق الاستثماري؛ الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات؛ نموذج ARDL؛ الجزائر.

تصنيف *JEL*: H54؛ O41؛ C51؛ O55.

Abstract:

In light of the financial surpluses that it achieved as a result of the high oil prices, Algeria proceeded to generalize a long-run strategy through the application of an expansionary policy aimed at reviving investment dynamism in a way that would ensure the revival of macroeconomic indicators and work to raise the absorptive efficiency of the Algerian economy.

Therefore, this study aims to determine the short and long-run relationship between Investment Expenditures and the gross domestic product outside the hydrocarbon sector during the period 2000-2020, using the ARDL model, and the econometric study concluded that there is a short and long-run equilibrium relationship, in addition to the absence of a problem of autocorrelation to sequence errors with stability of estimations over time.

Keywords: Investment Expenditures, GDP outside of hydrocarbons, ARDL model, Algeria.

JEL classification codes : H54, O41, C51, O55.

[1] المؤلف المرسل: زكريا جرفي.

مقدمة

بهدف تحفيز ودعم النمو الاقتصادي قامت مختلف دول العالم وخاصة النامية منها بتكييف سياستها الاقتصادية وفق المتطلبات الجديدة للنمو الاقتصادي، ومن بينها الجزائر التي تعاني من الأحادية في التصدير مما جعل اقتصادها رهينا لأسواق الخارجية، فقد عرف الاقتصاد الجزائري خال عشريتي السبعينات والثمانينات محاولة لرفع معدات النمو تركزت أساسا على الصناعة القاعدية وعلى قطاع المحروقات، ومع الأزمة البترولية سنة 1986 اتضحت للعيان محدودية موارد الدولة وارتباطها بصفة أساسية بالمداخيل الناتجة عن تصدير المحروقات التي تتعدد أسعارها خارج إرادة الجزائر وبالتالي تذبذبت عائداتها التي تعتمد عليها بشلل كبير لتمويل نفقاتها العمومية لذا كان على الحكومة القيام بجملة من البرامج والاصلاحات الهيكلية سنوات التسعينات.

ومع بداية الألفية الجديدة تحسنت أسعار النفط، حرصت الجزائر على تشغيل جميع الموارد الاقتصادية المتاحة وبكفاءة عالية، خاصة خارج قطاع المحروقات، لذا تبنت الجزائر الفكر الكينزي لتحسين المستوى المعيشي للأفراد وعلى مستوى جميع الأصعدة سواء الاقتصادية أو الاجتماعية، من قطاع الصحة والتعليم إلى قطاع الترفيه والخدمات، إضافة إلى تأهيل المؤسسات الوطنية وانعاشها وترقية الصادرات خارج المحروقات، لما عملت على تهيئة المناخ المناسب لجذب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة لدعم الإنتاجية وتخفيض معدات البطالة، وهو ما تم تحقيقه مقارنة بسنوات التسعينات، حيث بتتبعنا لمختلف المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية نجد أن هناك تغيرات مبشرة رغم ضعفها مقارنة بحجم الانفاق والارصدة التي وضعتها الجزائر ضمن مخططات الإنعاش الاقتصادي منذ سنة 2000.

لذا سنحاول تفسير العلاقة بين الانفاق الاستثمار (برامج الإنعاش الاقتصادي) والناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات في الجزائر، من خلال الإجابة على الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة الانفاق الاستثماري في الرفع من الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2020/2000؟

1.فرضيات الدراسة: وقصد الإجابة على إشكالية الدراسة، تم صياغة الفرضية التالية:

هناك استجابة في الناتج الداخلي خارج المحروقات للتغيرات الحاصلة في الانفاق الاستثماري في الجزائر.

2.أهداف البحث: نوجز أهداف الدراسة فيما يلي:

- ❖ إبراز مكانة القطاعات غير النفطية في الناتج الداخلي الخام في الجزائر؛

❖ تحليل وقياس انعكاسات الانفاق الاستثماري على الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات في الجزائر.

3.منهجية البحث:

للإحاطة بموضوع الدراسة والإجابة عن الإشكالية المطروحة تم الاعتماد على المنهج الكمي لدراسة وتحليل أثر الانفاق الاستثماري على الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2000-2020 وفق نموذج ARDL وباستخدام برنامج EViews 12.

4.الدراسات السابقة:

- **دراسة زهير عماري وآخرون (2021):** وهي دراسة حول **أثر مؤشر التنويع الاقتصادي على النمو خارج قطاع المحروقات في الجزائر باستخدام نموذج ARDL للفترة 1980-2019**، وتوصلت الدراسة إلى أن سياسة تنويع القاعدة الاقتصادية لم تنجع من الرفع من معدلات النمو خارج المحروقات في المدى الطويل، لكنها بطيئة على المدى القصير متسمة بغلة الحجم المتناقصة، واقترحت الدراسة على ضرورة استعمال النفط وسيلة لتنمية صناعات جديدة مستدامة غير معتمدة على عملية استخراج النفط (عماري، سعدون، و بوتيارة، 2021).
- **دراسة تقرورت محمد وآخرون (2021):** وهي دراسة حول **قياس أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2017: دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL**، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها وجود علاقة طويلة الأجل لأثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة، لكنها ضعيفة نتيجة استمرار الاقتصاد الوطني في الاعتماد على النفط كمورد رئيسي للدخل الاقتصادي، وعليه لابد من تحقيق القيمة المضافة في قطاعات الاقتصاد الحقيقي بعيدا عن ريع المحروقات (تقرورت، رملة، و بدروني، 2021).
- **دراسة Ibrahim Carole (2019)**: وهي دراسة حول العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي غير النفطي في الإمارات العربية المتحدة على مدى العقود الأربعة الماضية باستخدام نموذج VAR، وتوصلت الدراسة إلى أن تنفيذ السياسة التوسعية، من خلال تكثيف النفقات العامة الجارية والاستثمارية، يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي غير النفطي خلال الفترات اللاحقة لصدمة الإنفاق الحكومي. وبالتالي، فإن تنفيذ الإنفاق الحكومي التوسعي يحفز الاقتصاد الإماراتي، خاصة خلال فترات الركود (carole, 2019).

- **دراسة Al-Masaeed Abdullah Ali; Tsaregorodtsev Evgeny (2018)**: درس أثر السياسة المالية (الإنفاق الحكومي، الإيرادات الحكومية، الدين العام الداخلي، الدين العام الخارجي) بالإضافة إلى عوامل الصادرات والتضخم على نمو الناتج الداخلي الخام الأردني للفترة 1990-2015. استخدمت الدراسة أسلوب الانحدار الخطي المتعدد وطريقة المربعات الصغرى (OLS) لاختبار فرضيات الدراسة. ووجدت الدراسة أن الإنفاق الحكومي والصادرات والإيرادات الحكومية لها تأثير إيجابي وهام على نمو الناتج المحلي الأردني، وتأثير سلبي وكبير للتضخم على نمو الناتج المحلي الأردني (Al-Masaeed & Tsaregorodtsev, 2018).

- **دراسة Symoom Tasnia (2018)**: درس تأثير السياسة المالية على النمو الاقتصادي في أربعة بلدان في جنوب آسيا خلال الفترة من 1980-2016 باستخدام نموذج تصحيح الخطأ (ECM) ونموذج ARDL، وتوصلت الدراسة إلى أن كلا من الإنفاق الحكومي والإيرادات الضريبية ليس لهما تأثير كبير على نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في دول جنوب شوق آسيا المختارة (Symoom, 2018).

I- السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

شهدت هذه الفترة، إتباع سياسة مالية توسعية بخلاف السياسة المالية للفترة 1990- 1998 وذلك من خلال البرامج التي سطرتها الدولة خلال هذه الفترة حيث تم تخصيص حجم جم كبير من الموارد المالية لتمويل البرامج الاستثمارية العامة التي ارتفعت من حوالي 7 مليار دولار (552 مليار دينار) في برنامج الإنعاش 2001- 2004 إلى 55 مليار دينار (3800 مليار دينار) في برنامج دعم النمو الأول 2005-2009 إلى 286 مليار دولار (21214 مليار) خلال البرنامج الخماسي 2010- 2014 وقد شهدت الإيرادات الكلية هي الأخرى نموا كبيرا بفضل الارتفاع الذي شهدته أسعار النفط والذي كان له تأثيره الايجابي على الجباية البترولية، ما مكن الجزائر من مسح ديونها الخارجية ومضاعفة استثماراتها العمومية لاسيما في الهياكل القاعدية، مما أدى إلى ارتفاع نسب النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة. ولأنها بقيت تعتمد على العائدات من المحروقات، فإن قطاع الطاقة ظل استراتيجيا، وهو ما دفع إلى العمل على تطوير أنواع أخرى من الطاقة لاسيما الغاز الصخري (صالحي، 2013، صفحة 13).

1. الإيرادات العامة خلال الفترة 2000-2020

من **الملحق رقم 01** يلاحظ أن الإيرادات الكلية هي في ارتفاع مستمر ففي سنة 2000 كانت الإيرادات الكلية تبلغ 1578,1 مليار دينار جزائري ووصلت في سنة 2004 إلى 2229,7 مليار دينار، أي بزيادة قدرها 651,6 مليار دينار خلال أربع سنوات، وفي سنة 2016 بلغت الإيرادات الكلية 5110,1

مليار دينار جزائري وتدعو هذه الزيادة المستمرة في الإيرادات الكلية خلال الفترة 2000-2020، إلى تحليل الإيرادات الكلية من حيث مكوناتها من جباية عادية وجباية بترولية، لمعرفة أي منهما يساهم بشكل أكبر في تكوين الإيرادات الكلية، حيث استطاعت الجزائر ومن خلال الإصلاحات الجبائية إحلال الجباية العادية مكان الجباية البترولية في هيكل الإيرادات، فبعدما كانت لا تتعدى مساهمتها 22% سنة 2000 أصبحت تتجاوز 50% في السنوات الأخيرة وخاصة منذ الازمة النفطية سنة 2014، التي أجبرت الحكومة على تبني سياسة ضريبية جديدة ترتكز على الجباية العادية وارهاق كاهل المجتمع في ظل ضعف القدرة الشرائية للمواطن.

2. النفقات العامة خلال الفترة 2000-2020

ارتفعت أسعار النفط ارتفاعا كبيرا وانعكست على الوفورات المالية للجزائر من حيث إيرادات الميزانية، احتياطات سعر الصرف لديها، حيث عرفت احتياطات سعر الصرف في سنة 2000 مستوى 4,4 مليار دولار أمريكي لتقفز في السنوات 2005-2006-2007 إلى نحو 56,18 مليار دولار، 77.78 مليار دولار، 110,18 مليار دولار على التوالي. ولقد تزامنت هذه الفترة مع انتهاء الجزائر من العمل ببرنامج التعديل الهيكلي سنة 1998 وارتفاع معدل الفقر والبطالة؛ الأمر الذي دفع بالدولة الجزائرية إلى إتباع سياسة مالية توسعية عكس السياسة المالية للفترة 1990- 1998 التي كانت انكماشية.

فمن **الملحق رقم 01** يلاحظ أن النفقات الكلية شهدت خلال الفترة هذه بصفة عامة تزايدا مستمرا ودون انخفاض، وفي الفترة 2000 كانت النفقات العامة تصل إلى 1178,12 مليار دينار جزائري أي ما نسبته 21% من PIB، فوصلت في سنة 2012 إلى 7054,35 مليار دينار جزائري وما يعادل 29% من PIB. وشهدت النفقات العامة زيادة خلال الفترة 2000-2020 بسبب البرامج التي انتهجتها الجزائر خلال هذه المرحلة كبرنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 وبرنامج دعم النمو الاقتصادي للفترة 2005-2009، ثم برنامج التنمية الخماسي 2010-2014 يليه برنامج توطيد النمو 2015-2019، وبالرغم من الازمة النفطية وسياسة التقشف التي أعلنتها الحكومة منذ سنة 2015 إلا أن النفقات ما زالت في ارتفاع مستمر لتتجاوز 8000 مليار دينار منذ سنة 2018.

II- مكونات الناتج الداخلي الخام في الجزائر

1. معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة 2000-2020

شهدت الفترة 2000-2003 نموا تصاعديا للناتج الداخلي الخام وذلك ابتداء من 2.2% سنة 2000 إلى 7.2% سنة 2003 بسبب ارتفاع حصيلة الصادرات البترولية الجزائرية، وهذا نتيجة ارتفاع أسعار

البترول، إذ مكن هذا الحدث الجزائر من تسطير برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي **PSRE** (2001-2004)، والذي خصص له غلاف مالي قدره **525** مليار دج (**7**مليار دولار)، قبل أن يصبح غلافه المالي النهائي حوالي**1216** مليار دج (ما يعادل 16 مليار دولار)، حيث تركز هذا البرنامج على التنمية المحلية، وتقوية الخدمات العمومية في مجلات كبرى مثل الري والنقل والهياكل القاعدية، إضافة إلى تحسين الإطار المعيشي للسكان (كبداني، 2013، صفحة 251).

لكن في سنة 2006 نلاحظ تراجع في وتيرة النمو حيث سجل معدل 1.7**%** بسبب انخفاض مساهمة الصناعة خارج المحروقات في تكوين هذا الناتج إلى حدود 5.2**%**، فبالرغم من أن الجزائر وانطلاقا من سنة 2005 قامت ببعث البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي**PCSC** للفترة (2005-2009) خصص له غلاف مالي ضخم قدر بـ **9 680** مليار دينار (حوالي 130 مليار دولار)، وكان يهدف إلى تحسين الظروف المعيشية للمواطن، تدعيم البنية التحتية وتنشيط القطاعات الاقتصادية، فتم تسطير إستراتيجية وطنية لإطلاق مجموعة من المشاريع من خلال البحث عن شركاء أجانب لتفعيل هذه المشاريع من بينها الطريق السيار شرق غرب على مسافة 1200 كلم، تجديد السكك الحديدة، بناء مليون وحدة سكنية وتدعيم قطاع الصحة والتعليم وتطوير المنشآت القاعدية، إذ تجاوزت حصة البنية التحتية الاقتصادية 40% من إجمالي الغلاف المالي المخصص لهذا البرنامج، الذي تم رصده في ظرف اتسم باليسر المالي بعد ارتفاع أسعار النفط، فكانت نسبة مساهمة قطاع المحروقات في تكوين الناتج المحلي خلال فترة هذا البرامج إلى متوسط 44.03%، كما شهدت قطاعات الخدمات والأشغال العمومية تحسن ملحوظ في تكوين الناتج، إلا أن نسبة مساهمة القطاع الفلاحي والصناعي تراجعت فنعكس ذلك على معدل النمو بالانخفاض (عايب، 2010، صفحة 231).

إذن فمعدلات النمو الاقتصادي المحققة تعتبر متواضعة مقارنة مع قيمة الاستثمارات التي تم رصدها خلال البرنامجين، فالجزائر أنفقت متوسطا سنويا في مجال الاستثمار العمومي يفوق 10**%** من الناتج المحلي الإجمالي لتجني بعدها نموا سنويا أقل من 5**%**، مما يكشف عن وجود اختلال وعدم الفعالية، فضخ ما يعادل 155 مليار دولار من القيمة الإجمالية للاقتصاد الوطني، ثم الحصول على نسبة 4.7**%** كمتوسط نمو سنوي ما بين عامي 2001 و2007، يعني أن الجزائر لم تحقق نتيجة فعلية إذا ما تم استبعاد قطاع النفط والغاز التي تصل نسبة مساهمتهما في تكوين الناتج حوالي46**%**، أي اقتصادنا الوطني مبني على قطاع المحروقات (شلبي و بطاهر، 2010، صفحة 47)؛ لذلك ومع انهيار أسعار البترول الى62.25 دولار للبرميل الواحد عقب أزمة الرهن العقاري، شهدت بعض القطاعات ركودا تسببت في تراجع وتيرة النمو الاقتصادي الى1.6**%** سنة 2009؛

وفي الفترة الممتدة من 2010 إلى 2014 شهد نمو الناتج الداخلي الخام بعض الاستقرار إذ تراوح بين 3% و2% ليصل الى4.09% سنة 2014، وهي الفترة التي شهدت فيها الجزائر إطلاق برنامج لتوطيد النمو(2010-2014)، أين خصص له قوام مالي إجمالي ضخم قدره 21.214 مليار دينار (ما يعادل حوالي286 مليار دولار) ويهدف إلى استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9.700 مليار دج أي ما يعادل **130** مليار دولار، بالإضافة إلى إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11.435 مليار دج أي ما يعادل حوالي **156** مليار دولار (بن سمينة، 2014، صفحة 302). وبالرغم من أن هبوط أسعار البترول الى53.1 ثم 45 دولار للبرميل الواحد سنتي 2015 و2016، لم يترجم إلى تباطؤ في النمو الاقتصادي، إذ بقي مستقر في حدود 3% ويرجع هذا الاستقرار النسبي لاستخدام الاحتياطات المالية المشكلة في فترة سابقة.

إلا أنه خلال سنة 2017، شهد النشاط الاقتصادي الإجمالي تباطؤا واضحاً، بسبب التراجع القوي في نشاط قطاع المحروقات، بلغت وتيرة توسع النشاط الاقتصادي المقاسة بمعدل نمو إجمالي الناتج الداخلي1.4% في المقابل، بقي النمو خارج المحروقات مستقرا نسبيا عند وتيرة قدرها 2.2%، ثم ارتفعت إلى 4%سنة 2018 وهذا ما ترجمه زيادة معدل النمو الاقتصادي إلى 2.2% لنفس السنة (بنك الجزائر، 2018، صفحة 4).

2. تحليل تطور مكونات الناتج الداخلي الخام في الجزائر

من خلال **الملحق رقم 01**، يتبين ما يلي:

- قطاع المحروقات (النفط والغاز) رغم النمو الذي يحققه من سنة إلى أخرى (باستثناء بعض السنوات)، إلا أن هذا النمو يرتبط أساسا بـ: أسعار النفط في الأسواق العالمية، وكذا حصة الجزائر من المبيعات في الأسواق الدولية والتي ترتبط بدورها بقرارات منظمة الاوبيك، كل هذا يدفع إلى رفض وجود أثر مضاعف للإنفاق الحكومي (الممول بالجباية البترولية) في هذا القطاع، الذي كانت نسبة مساهمته في تكوين الناتج في حدود العشرينات بالمائة في سنوات التسعينات، ولترتفع بفعل الاتجاه التصاعدي لأسعار النفط مع بداية الألفية الجديدة، وتصبح بقرابة النصف من الناتج المحلي الإجمالي 45% سنة 2006، لكن ونتيجة للازمة المالية التي شهدها العالم سنة 2008 وأدت إلى تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي، وركود بعض الاقتصاديات التي تعتمد على المحروقات في صناعاتها وبالتالي نقص الطلب عليها، سبب ذلك تخفيض في الإنتاج النفطي بالجزائر (قرارات اوبيك)، ومنه تراجعت مساهمة قطاع المحروقات في **PIB**، ومع التعافي التدريجي من هذه الأزمة

عاودت تلك النسبة في الارتفاع بداية من سنة 2010، إلى غاية هبوط أسعار النفط في منتصف 2014، أين بدأت في الانخفاض وأصبح القطاع النفطي ما دون 4000 مليار دج بعدما كان يتجاوز 5000 مليار سنوات 2011-2013.

- شهد قطاع الفلاحة معدلات نمو متباينة، حيث إن نسب مساهمتها في تكوين الناتج سنوات التسعينات كانت أفضل من بداية الألفية، إذ أنه مع سنة 2000 شهد هذا القطاع ظروف جوية أدت إلى تباطؤ النشاط الزراعي متمثلة أساسا في الجفاف، فانخفضت نسبة مساهمته في تكوين الناتج من11.07% سنة 1999 إلى 8.39% سنة 2000، ثم شهد هذا القطاع نوعا من الركود ونسب مساهمة متدنية وثابتة لم تتجاوز 10% بين سنة 2001 و2013، بالرغم من تطبيق المخطط الوطني للتنمية الزراعية والمخطط الوطني للتنمية الريفية في تلك الفترة، ثم سمح الموسم الزراعي لسنة 2015 بتحقيق مستوى انتاج يفوق المستوى المسجل في 2013 و2014 من حيث الحجم بمقدار 1936.3 مليار دج مقابل1771.6 مليار دج سنة 2014، ومن حيث نسبة المساهمة قرابة 11.6%سنة 2015، ثم نلاحظ في السنوات الأخيرة تحسن قيم هذا القطاع سواء حجماً أو مساهمةً في التكوين الإجمالي للناتج، ومرد ذلك تحسن الإنتاج الفلاحي حيث تجاوز الناتج الفلاحي 2400 مليار دينار جزائري سنوات 2018-2020.

- أما قطاع الخدمات فقد شهد حجمه ارتفاعا ملحوظا خصوصا في السنوات الأخيرة، وهو ما يعكس توسع وزيادة حجم التجارة التي تعد عصب النشاط الاقتصادي بالجزائر، وكذا تزايد نشاط النقل وخدمات المواصلات والاتصالات، وقدرت مساهمة قطاع الخدمات المسوقة وغير المسوقة في الناتج بمتوسط قدره 22.65% خلال فترة دراسة، وهو بذلك يحتل المرتبة الثانية بعد قطاع المحروقات، لكن الملاحظ ومنذ سنة 2014 أصبح يحتل المركز الأول من حيث المساهمة في الناتج الداخلي الخام وبنسبة تتجاوز 28% سنة 2020 أين تجاوز ناتج قطاع الخدمات 5500 مليار دج.

- ساهم قطاع البناء والأشغال العمومية بمقدار102.2 مليار دج في الناتج المحلي الإجمالي، وبنسبة 9.5% سنة 1992، ثم ارتفع ثلاثة أضعاف خلال ستة سنوات، حيث سجل سنة 1998 ما مقداره 307.7 مليار دج لكن بنفس النسبة، وبعدها شهد القطاع استقرار نسبي تراوح بين 7 %و8% خلال الفترة (2000-2008) حيث كان الاستثمار العمومي هو المهيمن، من خلال إطلاق مشاريع استثمارية عمومية في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي الذي هدف إلى تدعيم

البنية التحتية، ببناء المدارس والمستشفيات وتطوير شبكة المواصلات، لاستخدام الاحتياطات المالية المشكلة في فترة سابقة.

- أما نسب مساهمة الصناعة في تكوين الناتج في تراجع مستمر، وهو ما يوضح أن مستوى التصنيع بالجزائر في الحضيض، بالرغم من تبني الحكومة لإستراتيجية التصنيع بتقديم الدعم لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لأن القروض الممنوحة للمشاريع كانت بدون دراسة الجدوى، فلم تجدي نفعا للاقتصاد.

من هذا التحليل يتبين لنا مدى ارتباط نمو الناتج المحلي الإجمالي بقطاع المحروقات الذي يعد المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي بالجزائر، وبالتالي فإن **أعراض المرض الهولندي** بادية على الاقتصاد الجزائري، حيث مارس حقن الريع البترولي في الاقتصاد أثرا سلبياً على بقية القطاعات، ويظهر ذلك جليا بعد كل هزة نفطية بتراجع الأداء الاقتصادي (فبالرغم من أنه ضخ أموال لقطاعات اقتصادية أخرى كالبناء والأشغال العمومية والخدمات، إلا أنه قيد فرص التنويع الاقتصادي بمزاحمة القطاع الخاص، وتراجع نسبة مساهمة قطاع الصناعة والفلاحة في تكوين الناتج الإجمالي).

III- نمذجة واختبار علاقة التكامل المشترك بين الانفاق الاستثماري والناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات للفترة 2020/2000 بواسطة نموذج ARDL:

في هذا الجزء سوف نقيس مدى مساهمة الانفاق الاستثماري (برامج الإنعاش الاقتصادي) في الرفع من الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات في الجزائر للفترة 2000-2020، وهذا باستخدام نموذج ARDL، وذلك بإتباع الخطوات التالية:

1. الاختبارات القبلية

سيتم التعرض لكل من الصياغة العامة لنموذج ثم اختيار استقرارية السلاسل المشكلة للنموذج، وأخيرا توزيع فترات الإبطاء على متغيرات النموذج حسب معيار **(AIC)**.

1.1 بناء النموذج:

نستخدم نموذج الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة الموزعة **ARDL** المقترح من قبل **Pesaran, et al (1997-2001)**، ويأخذ نموذج **ARDL** الفارق الزمني لتباطؤ الفجوة **Lag** بعين الاعتبار، وتتوزع المتغيرات التفسيرية على فترات زمنية يدمجها النموذج **ARDL** في عدد من الإبطاءات الموزعة في حدود (معلمات) تتوافق وعدد المتغيرات التفسيرية، حيث تستغرق العوامل الاقتصادية المفسرة قيد الدراسة

مدة زمنية للتأثير على المتغير التابع متوزعة بين الأجل القصير والطويل، وبالتالي يمكن تطبيق اختبارARDL، ويكتب نموذج الدراسة على الشكل التالي:

$$\Delta LGDPOHYD_t = \beta_0 + \sum_{i=1}^{p} \beta_1 \Delta LGDPOHYD_{t-i} + \sum_{i=0}^{q} \beta_2 \Delta LINVEXP_{t-i} + \alpha_1 LGDPOHYD_{t-1} + \alpha_2 LINVEXP_{t-1} + \varepsilon_t$$

حيث:

LGDPOHYD : لوغاريتم الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات؛

LINVEXP : لوغاريتم النفقات التجهيز؛

Δ: يشير إلى الفروق من الدرجة الأولى؛

p,q: الحد الأعلى لفترات الإبطاء الزمني للمتغير التابع والمستقل للنموذج؛

$\beta_{0\text{-}2}$: معاملات العلاقة قصيرة الأجل (نموذج تصحيح الخطأ)؛

α_{1-2}: معاملات العلاقة طويلة الأجل.

2.1 إختبار جذر الوحدة:

يمكن الكشف عن جذر الوحدة عبر اختبار **Phillips-Perron** وذلك عبر اختبار الفرضية التي يمكن صياغتها بـ: السلسلة لا تحتوي جذر الوحدة" وهي التي تختبر بالفروض التالية، وذلك في أي حالة من الحالات الثلاثة التالية:

- إمكانية احتواء السلسلة على جذر الوحدة مع الثابت؛
- إمكانية احتواء السلسلة على جذر الوحدة مع الثابت والاتجاه العام؛
- إمكانية احتواء السلسلة على جذر الوحدة بدون ثابت وبدون اتجاه عام.

حيث أن صيغة افتراضات العدم والقبول على الشكل التالي:

$$\begin{cases} \text{الفرض العدمي} : H_0 \begin{cases} |t-stat| < |t-tab| \\ Prob > 0{,}05 \end{cases} & \Longrightarrow \text{السلسلة تحتوي على جذر وحدة} \\ \text{الفرض البديل} : H_1 \begin{cases} |t-stat| > |t-tab| \\ Prob < 0{,}05 \end{cases} & \Longrightarrow \text{السلسلة لا تحتوي على جذر وحدة} \end{cases}$$

وفي نموذج ARDL يجب أن تكون درجة تكامل المتغيرات إما **I(0)** أو **I(1)**، والجدول رقم **04** يبين درجة استقرارية ودرجة تكامل السلاسل الزمنية محل الدراسة بالاعتماد على اختبار-**Phillips Perron**، ووجدنا أن المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى.

الجدول رقم (01): اختبار استقرارية السلاسل الزمنية (اختبار Phillips-Perron)

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (PP)
Null Hypothesis: the variable has a unit root

		At Level	
		LGDPOHYD	LINVEXP
With Constant	t-Statistic	-2.6577	-5.0680
	Prob.	*0.0987*	*0.0007*
		*	***
With Constant & Trend	t-Statistic	1.5715	0.6097
	Prob.	*0.9999*	*0.9988*
		n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	3.2615	2.1516
	Prob.	*0.9991*	*0.9895*
		n0	n0
		At First Difference	
		d(LGDPO	d(LINVEXP)
With Constant	t-Statistic	-3.4271	-3.9367
	Prob.	*0.0229*	*0.0080*
		**	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-5.7131	-9.2867
	Prob.	*0.0010*	*0.0000*
		***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-2.5376	-3.1329
	Prob.	*0.0143*	*0.0035*
		**	***

Notes:
a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant
b: Lag Length based on SIC
c: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-values.

This Result is The Out-Put of Program Has Developed By:
Dr. Imadeddin AlMosabbeh
College of Business and Economics
Qassim University-KSA

المصدر: مخرجات EViews 12

3.1 إختيار فترات الإبطاء المثلى للنموذج:

من خلال الشكل رقم 01 الذي يوضح مجموع النماذج الممكنة عند تغيير درجات إبطاء متغيرات النموذج، وذلك بعد تحديد درجة (1) حسب إحصائية (***Schwarz Information Criterion***)، ومنه يتضح أن النموذج ARDL(3,4) هو النموذج الأمثل ويملك أقل قيمة حسب إحصائية (***Akaike Informatio Criterion***)، حيث أن المتغيرة LGDPOHYD مبطأة بثلاث درجات، في حين أن LINVEXP مبطأة بأربع درجات، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (01): نتائج اختبار فترات الابطاء المثلى

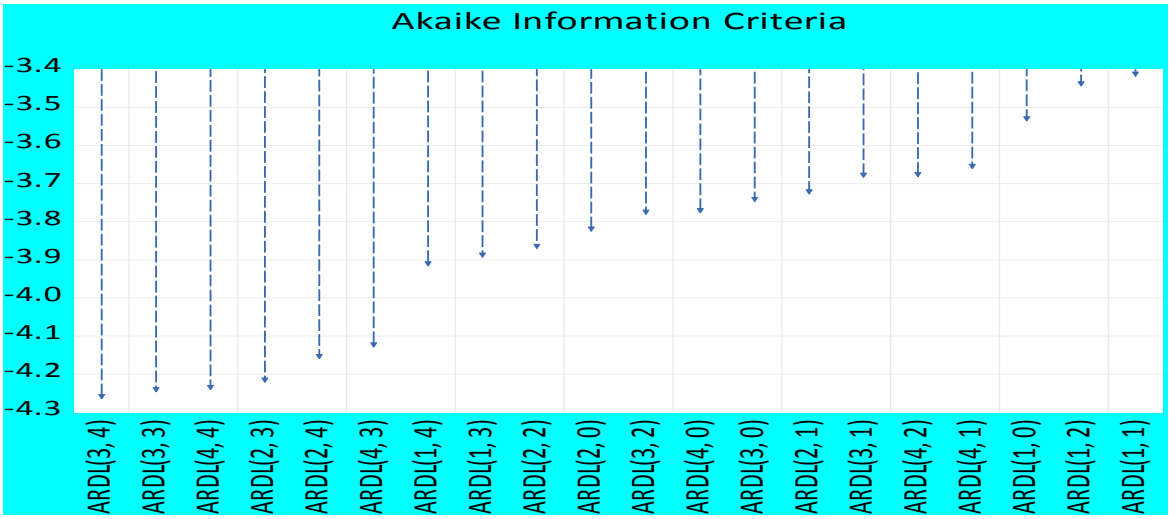

المصدر: مخرجات EViews 12

2. إختبار جودة النموذج (تشخيص البواقي)

قبل اعتماد النموذج ARDL(3,4) في تقدير الآثار قصيرة وطويلة الأجل ينبغي التأكد من جودة أداء هذا النموذج، وذلك خلال استخدام الاختبارات التالية:

1.2 جودة النموذج:

من اجل دراسة مدى جودة النموذج لا بد من مقارنة القيم الحقيقية بالمقدرة من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (02): القيم الحقيقية والمقدرة والبواقي (جودة النموذج)

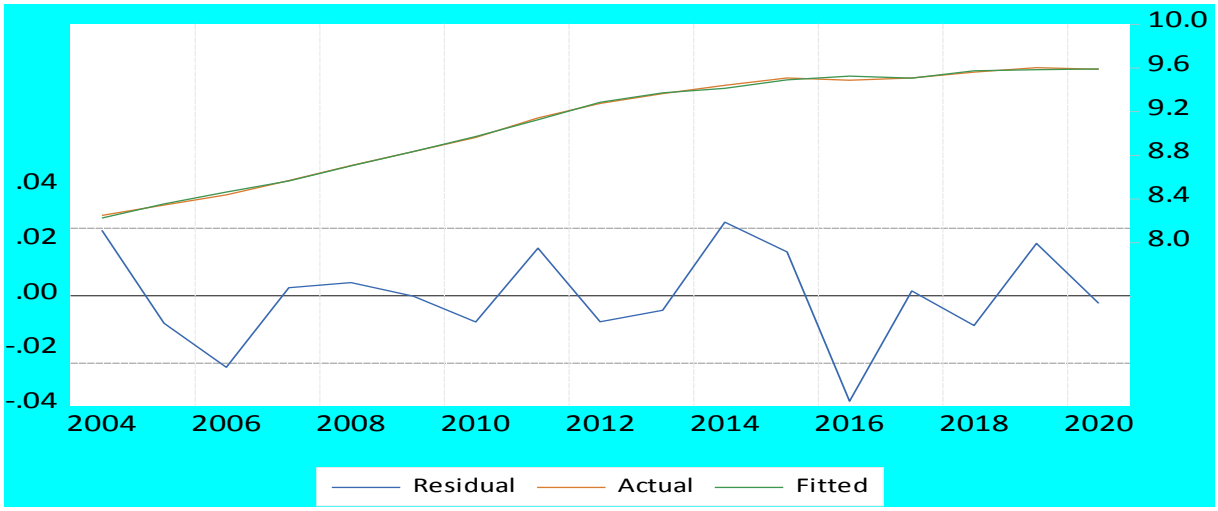

المصدر: مخرجات EViews 12

من خلال الشكل نلاحظ تقارب القيم المقدرة من القيم الحقيقية مما يشير لجودة النموذج المقدر، لذا يمكن الاعتماد عليه في تفسير وتحليل النتائج.

2.2 التوزيع الطبيعي للبواقي:

يتم الكشف عن طبيعة توزيع البواقي عبر اختبار الفرضية التي مفادها أن "البواقي تتوزع توزيعا طبيعيا". ويكون ذلك من خلال استقراء البيان الذي يسمح بملاحظة تجمع البواقي حول المركز وتناقص كمما ابتعدت عن المركز نحو الأطراف، أو عدم تجمعها حول المركز، أو من خلال مقارنة إحصائية (***jarque-bera***) بالقيمة الجدولية (***Chi-Square***) عند درجة حرية 02 ومستوى معنوية 0.05 $x^2_{0,05}$. حيث أن صيغة افتراضات العدم والقبول على الشكل التالي:

$$\begin{cases} H_0 : \text{البواقي لا تخضع للتوزيع الطبيعي} & \Rightarrow \quad \text{jarque} - \text{bera} > x^2_{0,05}(2) \\ H_1 : \text{البواقي تخضع للتوزيع الطبيعي} & \Rightarrow \quad \text{jarque} - \text{bera} < x^2_{0,05}(2) \end{cases}$$

ومنه وحسب الشكل رقم 03 نلاحظ أن نتيجة الاختبار كانت غير معنوية (α>0.05) وهوما يدعم أن البواقي يخضعون للتوزيع الطبيعي، ومن خلال قيمة J-B=0.40 اقل من χ^2=5.99، وهو ما يؤكد أن بواقي النموذج تخضع للتوزيع الطبيعي، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (03): التوزيع الطبيعي للبواقي

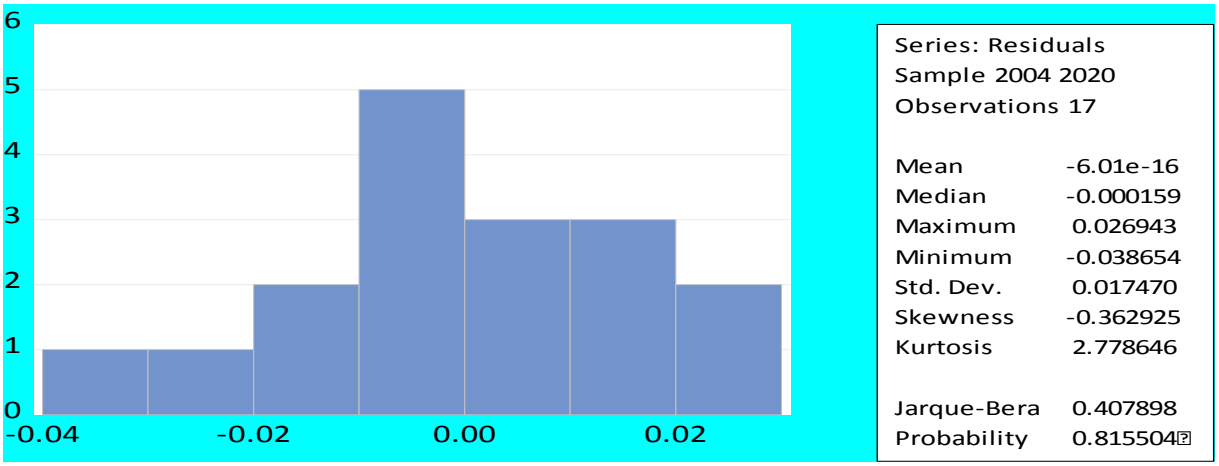

المصدر: مخرجات EViews 12

3.2 اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء:

يتم الكشف عن عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي عبر اختبار الفرضية التي مفادها أنه "لا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي"، وذلك من خلال مقارنة إحصائية لاغرانج (***R-Square***) المحسوبة عبر اختبار (***LM***) بالقيمة الجدولية لتوزيع ***Chi-Square*** عند درجة حرية 02 ومستوى معنوية 0.05 $x^2_{0,05}$. حيث أن صيغة افتراضات العدم والقبول على الشكل التالي:

$$\begin{cases} R-squard > x^2_{0,05}(2) \implies H_0: \text{يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي} \\ R-squard < x^2_{0,05}(2) \implies H_1: \text{لا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي} \end{cases}$$

وللتأكد من عدم وجود ارتباط ذاتي نلجأ لاختبارات الارتباط الذاتي، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (02): نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 1 lag

F-statistic	2.761563	Prob. F(1,7)	0.1405
Obs*R-squared	4.809330	Prob. Chi-Square(1)	0.0283

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: ARDL
Date: 02/01/22 Time: 06:04
Sample: 2004 2020
Included observations: 17
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Date: 02/01/22 Time: 06:03
Sample (adjusted): 2004 2020
Q-statistic probabilities adjusted for 3 dynamic regressors

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob*
		1	-0.206	-0.206	0.8531	0.356
		2	-0.349	-0.408	3.4688	0.177
		3	-0.044	-0.287	3.5134	0.319
		4	0.179	-0.094	4.3100	0.366
		5	-0.151	-0.316	4.9261	0.425
		6	0.058	-0.099	5.0258	0.541
		7	0.090	-0.067	5.2885	0.625
		8	-0.113	-0.205	5.7499	0.675
		9	-0.236	-0.442	8.0049	0.534
		10	0.302	-0.188	12.210	0.271
		11	0.161	-0.140	13.605	0.256
		12	-0.126	-0.114	14.631	0.262

*Probabilities may not be valid for this equation specification.

المصدر: مخرجات EViews 12

نلاحظ أن جميع الأعمدة داخل مجال الثقة وإحصائية الاختبار **Q-Star** غير معنوية، وحسب **LM test** فإن **Prob chi-square** أكبر من 0.05 وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية بعدم وجود ارتباط ذاتي.

4.2 اختبار تجانس التباين (ثباته عبر الزمن):

ويكون من خلال مقارنة إحصائية (***R-Square***) المحسوبة عبر اختبار (***Breuch-Pagan-Godfrey***) بالقيمة الجدولية لتوزيع ***Chi-Square*** عند درجة حرية 02 ومستوى معنوية 0.05 $x^2_{0,05}$.

حيث أن صيغة افتراضات العدم والقبول على الشكل التالي:

$$\begin{cases} \text{الفرض العدمي} : H_0 \begin{cases} R-squard > x^2_{0,05}(1) \\ Prob_{F-stat} < 0,05 \end{cases} \Longrightarrow \text{تباين البواقي غير متجانس} \\ \text{الفرض البديل} : H_1 \begin{cases} R-squard < x^2_{0,05}(1) \\ Prob_{F-statistic} > 0,05 \end{cases} \Longrightarrow \text{تباين البواقي متجانس} \end{cases}$$

الجدول رقم (03): نتائج اختبار تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey Null hypothesis: Homoskedasticity			
F-statistic	0.783282	Prob. F(8,8)	0.6310
Obs*R-squared	7.467017	Prob. Chi-Square(8)	0.4872
Scaled explained SS	1.470580	Prob. Chi-Square(8)	0.9932
Test Equation: Dependent Variable: RESID^2 Method: Least Squares Date: 02/01/22 Time: 06:05 Sample: 2004 2020 Included observations: 17			

المصدر: مخرجات EViews 12

حسب هذا الاختبار فإن**Prob F** أكبر من 0.05 ما يعني أن**F** ليست معنوية، وبالتالي نقبل الفرضية البديلة التي تنص على ثبات التباين.

5.2 اختبار الاستقرارية:

للتأكد من خلو البيانات المستخدمة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها وأن النموذج صالح للتنبؤ، لا بد من الحكم على استقرار النموذج من خلال الاختبار البياني لحركة بواقي النموذج، وكذا مربعات بواقي النموذج، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (04): نتائج اختبار إستقرارية النموذج

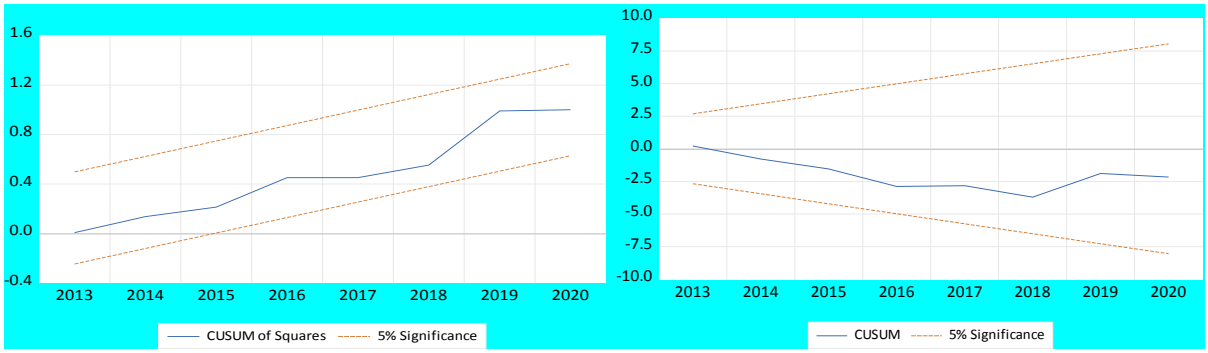

المصدر: مخرجات EViews 12

بما أن التمثيل البياني في كل من **CUSUM Test**، و**CUSUM of Squares Test** داخل الحدود الحرجة عند مستوى 0.05، نقبل باستقرارية النموذج.

3. إختبار معلمات النموذج في الأجلين القصير والطويل

ندرس هنا إمكانية وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، وتقييم تأثير المتغيرات المستقلة على النمو الاقتصادي في الجزائر، وذلك في الأجلين الطويل والقصير

1.3 إختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود (Bounds Test):

يتم الكشف عن مدى إمكانية وجود تكامل مشترك من عدمه عبر إختبار الفرضية التالي: يوجد تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، حيث يتم القيام بهذا الاختبار من خلال الصيغة التالية:

$$\begin{cases} F-statistic < F_{I(0)F-\text{Pesaran}} \implies \text{لايوجد تكامل مشترك بين المتغيرات} : H_0 \\ F_{I(0)F-\text{Pesaran}} < F-statistic < F_{I(1)F-\text{Pesaran}} \quad \text{منطقة عدم اتخاذ القرار} \\ F-statistic > F_{I(1)F-\text{Pesaran}} \implies \text{يوجد تكامل مشترك بين المتغيرات} : H_1 \end{cases}$$

والجدول التالي يوضح نتائج اختبار التكامل المشترك باستعمال منهجية اختبار الحدود **(Bounds Test)**:

الجدول رقم (04): نتائج إختبار الحدود (Bounds Test)

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
		Asymptotic: n=1000		
F-statistic	3.705293	10%	3.02	3.51
k	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58

المصدر: مخرجات EViews 12

وتشير النتائج إلى أن القيمة المحسوبة لـ **F-statistic** أكبر من القيم الحرجة للحد الأدنى والأعلى عند معظم مستويات المعنوية، ومنه نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، ويعني ذلك وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي والمتغيرات المستقلة.

2.3 تحليل وتفسير علاقة الأجل القصير:

يوضح الجدول رقم **05** أن الانفاق الاستثماري يؤثر طرديا على الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات في الأجل القصير، كما أن معلمته ذات دلالة إحصائية، وهو ما يتوافق والنظرية الاقتصادية، حيث كلما ارتفع الانفاق الاستثماري بـ **1%** ارتفع الناتج غير النفطي بـ 0.08%، وهي نسبة

ضئيلة تؤكد على عدم قدرة برامج الإنعاش الاقتصادي على تطوير القطاعات غير النفطية في الأجل القصير.

كما أظهرت النتائج أن هناك علاقة ديناميكية قصيرة الأجل بين الناتج الداخلي الخام غير النفطي والانفاق الاستثماري، وهذا راجع للخطأ المقدر سالب الإشارة والمعنوي إحصائيا وكانت قيمته **(CointEq(-1)=-0.3435)**، وهو يقيس نسبة اختلال التوازن في المتغير التابع التي يمكن تصحيحها من فترة زمنية لأخرى وبنسبة 34.35%، والإشارة السالبة تدعم وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين المتغيرات.

الجدول رقم (05): نتائج تقدير معلمات الأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(LGDPOHYD)
Selected Model: ARDL(3, 4)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 02/01/22 Time: 06:05
Sample: 2000 2020
Included observations: 17

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LGDPOHYD(-1))	0.058734	0.250565	0.234406	0.8206
D(LGDPOHYD(-2))	0.352000	0.200266	1.757659	0.1169
D(LINVEXP)	0.085005	0.035463	2.397037	0.0434
D(LINVEXP(-1))	-0.200947	0.061971	-3.242606	0.0118
D(LINVEXP(-2))	-0.182800	0.057641	-3.171335	0.0132
D(LINVEXP(-3))	-0.088217	0.072840	-1.211113	0.2604
CointEq(-1)*	-0.343528	0.092158	-3.727580	0.0058

المصدر: مخرجات **EViews 12**

تحليل وتفسير علاقة الأجل الطويل:

يوضح الجدول رقم **06** أن الانفاق الاستثماري يؤثر طرديا على الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات في الأجل الطويل عند مستوى الدلالة 5%، أي أن هناك تأثير ايجابي ومعنوي احصائيا، حيث كلما ارتفع الانفاق الاستثماري بـ 1% ارتفع الناتج غير النفطي بـ 0.64%، وهو ما يتوافق والنظرية الاقتصادية والدراسات السابقة، التي أكدت على أهمية برامج الانعاش الاقتصادي في دفع عجلة النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات، وهو ما نلاحظه من خلال مساهمة القطاعات غير النفطية بنسبة تفوق 70% منذ سنة 2015، بعدما كانت ل تتجاوز 30% سنة 2000، وهو مؤشر إيجابي بالرغم من أن القطاع النفطي لا زال يسيطر على هيكل الصادرات، ما يجعل الاقتصاد لوطني رهين تقلبات أسعار النفط.

الجدول رقم (06): نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(LGDPOHYD)
Selected Model: ARDL(3, 4)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 02/01/22 Time: 06:05
Sample: 2000 2020
Included observations: 17

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.524771	0.458822	3.323228	0.0105
LGDPOHYD(-1)*	-0.343528	0.106131	-3.236826	0.0119
LINVEXP(-1)	0.222512	0.074346	2.992909	0.0173
D(LGDPOHYD(-1))	0.058734	0.284496	0.206450	0.8416
D(LGDPOHYD(-2))	0.352000	0.249149	1.412807	0.1954
D(LINVEXP)	0.085005	0.052128	1.630704	0.1416
D(LINVEXP(-1))	-0.200947	0.069753	-2.880835	0.0205
D(LINVEXP(-2))	-0.182800	0.065466	-2.792292	0.0235
D(LINVEXP(-3))	-0.088217	0.081724	-1.079449	0.3119

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LINVEXP	0.647725	0.047576	13.61439	0.0000
C	4.438562	0.394305	11.25667	0.0000

EC = LGDPOHYD - (0.6477*LINVEXP + 4.4386)

المصدر: مخرجات EViews 12

IV- الخاتمة

دخلت الحكومة الجزائرية منذ أوائل الألفية الثالثة طريق برامج الاستثمار العمومي الذي كان لابد منه، بعد ما عاشته الجزائر في فترة التسعينيات والتي تميزت بنمو اقتصادي ضعيف وتدهور للأوضاع المعيشية للسكان، وتأخر كبير في البنية التحتية الأساسية ونقص كبير في الخدمات العامة. حيث انتهجت سياسة إنفاقية توسعية من خلال مختلف البرامج التنموية المنتهجة بهدف تحقيق نمو اقتصادي واجتماعي.

وبالنسبة للدراسة التطبيقية فقد تم دراسة أثر الانفاق الاستثماري على الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2000-2020 وفق نموذج **ARDL**، حيث استطعنا بناء نموذج قياسي سليم اقتصاديا وإحصائيا، حيث أكدت نتائج الدراسة على أن الانفاق الاستثماري يؤثر بشكل هام على الناتج الداخلي غير النفطي في الآجال الطويلة وضعيف في الآجال القصيرة، وهذا راجع الى الاستفادة من الفائض المسجل في الخزينة نتيجة ارتفاع العائدات النفطية والعمل على توجيه هذا الفائض نحو الاستثمار المنتج وفق برامج الإنعاش الاقتصادي، والتي يمكن اعتبارها ناجحة في ظل ضعف استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة خارج القطاع النفطي بسبب القاعدة 49-51.

لهذا لا بد على الجزائر من إعادة هيكلة اقتصادها وفتح مجال الاستثمار الأجنبي المباشر دون عراقيل وبيروقراطية، للاستفادة من الآثار الإيجابية للانفتاح التجاري.

V- المراجع

- Al-Masaeed, A., & Tsaregorodtsev, E. (2018). The Impact of Fiscal Policy on the Economic Growth of Jordan. *International Journal of Economics and Finance*, pp. 145-161.
- carole, i. (2019). GOVERNMENT SPENDING AND NON-OIL ECONOMIC GROWTH IN THE UAE. *Economics and Business*, pp. 82-93.
- Symoom, T. (2018). *The Impact of Fiscal Policy on Economic Growth: Empirical Evidence from Four South Asian Countries.* United States: Masters Theses, Eastern Illinois University.

- بن سمينة, د .(2014) .*تحليل أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية (دراسة حالة الجزائر)* .الجزائر :أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة بسكرة.
- بنك الجزائر. (2018). *حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2017*. الجزائر: التقرير السنوي لبنك الجزائر.
- زهير عماري، رفيق سعدون، و عنتر بوتيارة. (2021). أثر مؤشر التنويع الاقتصادي على النمو خارج قطاع المحروقات باستخدام نموذج (ardl) الفترة (2019/1980) -حالة الجزائر مع الإشارة للنموذج النرويجي-. *مجلة دراسات العدد الاقتصادي، 12(01)*، الصفحات 235-252.
- عبد الرحيم شلبي، و سمير بطاهر. (2010). فعالية السياسة المالية بالجزائر: مقاربة تحليلية قياسية. *مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، المجلد الثاني عشر، العدد الأول*.
- كبداني, س .(2013) .*اثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية، دراسة تحليلية قياسية* .الجزائر :أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة تلمسان.
- محمد تقرورت، محمد رملة، و عبد الحق بدروني. (2021). قياس أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2017: دراسة قياسية باستخدام نموذج Ardl. *مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، 15(01)*، الصفحات 81-93.
- وليد عبد الحميد عايب. (2010). *الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي (دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية)*. لبنان: مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر.

VI- الملاحق

الملحق رقم 01: تطور مكونات السياسة المالية في الجزائر

	%	مليار دج										
السنوات	معدل النمو	PIB	المحروقات	الفلاحة	الصناعة	بناء واشغال عمومية	الخدمات	حقوق على الواردات	خارج المحروقات	الإيرادات	النفقات	نفقات التجهيز
1990	0,8	554,39	125,19	62,72	66,92	57,18	111	43,5	429,2	160,2	136,50	47,7
1991	-1,20	752,59	236,24	87,31	99,54	78,53	170	72,8	516,35	272,4	212,10	58,3
1992	1,80	1074,7	250,4	128,42	127,16	102,15	218	80	824,3	316,8	420,13	144
1993	-2,20	1189,8	247,4	131,1	130,9	121,5	325,2	85,7	979,1	320,1	476,63	185,21
1994	0,20	1487,5	327,4	145,6	161,7	151,8	351,6	119,3	1142,5	477,2	566,33	235,926
1995	3,80	1993,5	503,4	187,4	193,9	191,2	459,6	174,8	1468,1	611,7	759,62	285,923
1996	3,70	2564,7	733,1	277,8	222,3	217,7	560,3	212,3	1803,6	825,2	724,58	174,013
1997	1,10	2780,2	839	242,7	223,2	276,6	633,7	217,3	1941,2	926,7	845,20	201,641
1998	3,20	2830,5	638,2	324,8	256,8	300,9	696,7	226,9	2192,2	774,5	875,74	211,884
1999	3,20	3248,2	890,9	359,7	280,4	307,7	770,3	226,3	2357,4	950,5	961,68	186,987
2000	3,80	4123,5	1616,3	346,1	290,7	334,9	842,6	250,1	2507,1	1578,1	1178,12	321,929
2001	3,00	4227,1	1443,9	412,1	315,2	358,8	921,7	284,4	2783,1	1505,5	1321,03	357,395
2002	5,60	4522,7	1477,03	417,2	337,5	409,9	1004,1	290,3	3045,7	1603,2	1550,65	452,93
2003	7,20	5252,3	1868,8	515,2	355,3	445,2	1112,2	317	3383,4	1966,6	1639,27	516,504
2004	4,30	6149,1	2319,8	580,5	388,1	507,9	1303,1	446,2	3829,2	2229,7	1888,93	638,036
2005	5,90	7561,9	3352,8	581,6	418,2	564,4	1518,9	494	4209,1	3082,6	2052,04	806,905
2006	1,70	8501,6	3882,2	641,2	449,5	674,3	1684,8	491,5	4619,4	3639,8	2453,01	1015,144
2007	3,40	9352,8	4089,3	708,07	479,7	825,08	1919,5	532,5	5263,5	3687,8	3108,67	1434,638
2008	2,00	11043,7	4997,5	727,4	519,6	956,7	2113,6	653,9	6046,1	5190,5	4191,05	1973,278
2009	1,70	9968,02	3109,07	931,3	570,6	1094,8	2349,05	715,8	6858,9	3676	4246,39	1946,371
2010	3,60	11991,5	4180,3	1015,2	617,4	1257,4	2586,3	747,7	7811,2	4392,9	4466,94	1807,862
2011	2,60	14588,5	5242,5	1183,2	663,7	1333,2	2933,2	854,6	9346,02	5703,4	5731,75	1934,5
2012	2,70	16208,6	5536,3	1421,6	728,6	1491,2	3305,1	1077,5	10672,3	6339,3	7054,35	2363,01
2013	2,8	16650,1	4968,01	1640	771,7	1627,4	3849,5	1242,2	11682,1	5957,5	6635,62	2479,26
2014	3,6	17242,5	4657,8	1771,4	838,5	1793,9	4198,2	1242,1	12584,7	5738,4	6995,70	2519
2015	3,1	16702,1	3134,2	1936,3	900,8	1908,1	4549,8	1363,7	13457,6	5103,1	7746,21	3154,289
2016	3,4	17408,8	3638,8	2140,3	975,7	2069,3	4837,8	1336,1	13193,3	5110,1	7383,60	2792,2
2017	3,1	18684,1	3880	2281,9	1062	2202,8	4867,1	1466,8	13478,2	6182,8	6883,20	2291,4
2018	2,3	20259	4547,8	2427	1127	2346,5	5305,3	1498	14213,2	6342,98	8628,00	4043,5
2019	2,6	20284,2	3910,1	2429,4	1198,5	2481,4	5577,8	1567	14807,1	6507,91	8557,16	3602,68
2020	2,6	20309,4	4142,7	2431,8	1270	2616,3	5850,3	1636	14590,8	6289,72	7823,21	2929,77

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على قوانين المالية، والنشرات الإحصائية لبنك الجزائر نقلا عن **www.banque-of-algeria.dz**

- Banque d'Algérie, **statistiques monétaires 1964- 2011, statistiques de la balance des paiements 1992- 2011**, juin 2012, p, p 45, 65
- النشرة الإحصائية رقم 16، ديسمبر 2011، ص 26 (الفترة 2009-2010).
- النشرة الإحصائية رقم 32، ديسمبر 2015، ص 26 (الفترة 2011-2014).
- النشرة الإحصائية رقم 48، ديسمبر 2019، ص 26، (الفترة 2015-2018).
- النشرة الإحصائية رقم 52، سبتمبر 2021، ص 26، (الفترة 2019-2020).